ISSN 2170-0796

الجملة بين العرب القدامى و المحدثين

الدكتور :حجاج عبد الفتاح جامعة بشار

العرب القدامى :

لقد بحث نحاة العرب القدماء الوحدة الأساسية للجملة وهي (الكلمة)، فقسموها إلى: اسم، فعل، حرف، ودرسوا هذه الأقسام دراسة شاملة، بعدها التفتوا إلى العلاقة التي تجمع الكلام بالجملة أو المقارنة بينهما.

وسبويه من النحاة القدماء نجده لم يعرف الجملة، ولا وردت في كتابه وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي، وقد تردد في كتابه (الكتاب) ذكر مصطلح الكلام بمعان مختلفة، بمعنى الحديث، وبمعنى النثر، واللغة وبمعنى الجملة أيضا، وهو يعرف الجملة قائلا: (ألا ترى أنك لو قلت فيها عبد الله حسن السكوت، وكان كلاما مستقيما، وكان حسن واستغنى في قولك هذا (عبد الله) .

والجملة عنده عبارة عن جزء من كلام مستغن بنفسه، فلو قلت: (عبد الله) أو (هذا عبد الله) فلا يمكن أن نضيف إليهما شيئا آخر، كما يمكننا أن نقطع الكلام بعدها.

وترى المستشرقة "A.Mosel" أن هذا غير كاف لتعريف الجملة وهذا راجع لسببين.

أنه يسمى (جملة الشرط) في (الجملة الشرطية) كلاما ويقول مع ذلك أن الجواب لا غنى للشرط عنه، والكلام هنا جملة مستغنية بنفسها.

- أنه قال في (أيها الرجل) لا يجوز أن ينقطع الكلام عند (أيها)، لأن في هذا المثال (عبارة) لا جملة في رأي موزل فلابد أن نفترض أنه ليست جمل وحدها هي التي تنتهي بالسكوت وإنما الأجزاء الصغيرة من الكلام أيضا ، فأساس الجملة عند سيبويه الإستغناء والسكوت، وبذلك تكون الجملة مطابقة للكلام.

- أما ابن الجني . يعرف الجملة قائلا : (و لما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بانفسها الغائية عن غيرها)، و أخذ بذلك ابن الجني الكلام على أنه الجملة باشتراكهما في اللفظ و التركيب.

أما المبرد (ت.208هـ) فيعرف الجملة قائلا (إنما كان الفاعل رفعا، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة حينما وظف في تعريفه للجملة عبارة الجمل المفيدة حيث يقول: (أما الجملة المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر) [6] أي العلاقة النحوية والدلالية هي سر التأليف بين الكلمات في الجملة . وهذا ما أكده ابن جني بقوله: (وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه) .

ونجد أن ابن جني أضاف عنصر الاستقلال، لأن كل جملة لها معنى محدد غير المعنى الذي نأخذ الجملة الثانية، الثالثة.....

غير أن الزمخشري بنهي تعريفه للكلام بقوله: (...ويسمى جملة) ، ثم يواصل الحديث قائلا: (أما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا أو وجوب أو صلة فإطلاق مجازي لأن كل منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق (اليتامى) على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك، ويفهم من هذا أن جملة الشرط أو جملة الصلة، أو جملة الجواب ما هي إلا جمل تخلو من عنصر الإفادة على الرغم من ذلك فقد ألحقوا مصطلح الجملة عليه بمجرد إطلاقها على الجزئيين على شاكلة القياس فقط دون غرض آخر.

ISSN 2170-0796

أما ابن الحاجب فيعرفها (الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا) . والجملة عنده تتكون من مسند ومسند إليه في غياب عنصر الإفادة الذي سعى من أجله النحاة الأوائل وبهذا ينفي أهم عنصر في تركيب الجملة والسيوطي (الجملة قبيل ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الإفادة) ، وبهذا يلتقي السيوطي مع ابن الحاجب في تحديد الجملة إذ قدم ابن الحاجب نقدا لما قاله مما يقوده في تعريف الجملة ذلك أن الجملة عنده قد تفيد، وقد لا تفيد. أما الكلام فلا بد أن يشترط فيه الإفادة إذن الجملة ليست مساوية للكلام.

ثم نجد عبد القاهر الجرجاني يستخدم مصطلح الجملة بدل الكلم والكلام ، وهذا ما تركه يؤلف كتابه (جمل الجرجاني) حيث يقول: (اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلفت منها اثنان فإذا نحو: خرج زيد سمي كلاما، ويسمى جملة) ، وعبد القاهر في قوله هذا يقدم لنظرية النظم وذلك من خلال ائتلاف الكلم (نحوياً ودلالياً).

إذ يقول: (النظم والتأليف يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها، وهو بما يضع على سبيل المثال من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضرب من النقش والوشي) ، فهو يركز على التركيب باعتباره العنصر الأساسي في الدراسات اللغوية ، يقول سيبويه في كتابه الكتاب وقد أفرد لهذا التركيب باباً في كتابه سماه (المسند والمسند إليه) قائلاً: (هذا باب المسند والمسند إليه وهما لا يستغني عنهما واحد عن الآخر ولا نجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ ، أو المبني عليه وهو في قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء) ، فهو يفسر كيفية بناء الجمل وذلك عندما يتحدث عن الإسناد وبهذا فإن الجملة عنده عملية إسناد به.

كما نجد المبرد، يتحدث عن التركيب لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل وكذا المبتدأ عن الخبر، كما قد أشار إلى أقسام الجملة وذلك عندما تكون مصدرة بفعل فهي فعلية وإن كانت مصدرة باسم فهي جملة اسمية.

العرب المحدثين:

من العلماء الذين تعرضوا لقضية الجملية نجد الحريري في القرن السادس الهجري وتبعه أبو البقاء العكبري، حيث يرى أن الكلام " عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة . كقولك: زيد منطلق. وإن تأتيني أكرمك،....."

ونجده يجمع بين الكلام والجملة في معنى مشترك يخص الإفادة، التي تنجم عن انتظام الكلمات إلى بعضها البعض كما أن عزلها عن الكلام يؤدي إلى فقدان المعنى .

ثم نجد ابن هشام من المتأخرين الذين أخرجوا الجملة من حقل الكلام ، لأن الجملة أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام) .

فهو يركز في العملية الاسنادية على الإفادة، العنصر المقارن بين الجملة والكلام وبهذا تكون الجملة أعم من الكلام. وهذا هو القول الراجح فيما يبدوا لنا، وذلك عندما تكون الجملة عنصراً قائماً برأسه مستقلاً عن بقية عناصر التركيب، لأن ابن جني وصف الجملة (بوحدة الكلام وقاعدته) .

 ISSN 2170-0796

وعلى غرار الخلاف الذي وقع في تحديد الجملة والتباسها بالكلام نرى ابن هشام يقول "(الجملة عبارة عن فعل و فاعله (قام زيد) ، و خبره (زيد قام) و ما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص ، (أقام الزيدان)...) ، وبهذا يزيل الإبهام عن الجملة والكلام، إذ الجملة أوسع مجالا من الكلام في أمرين هما:

الإفادة والإسناد (الشكل) ، وبهذا يكون ابن هشام قد خالف النحاة القدامى، و أوجد مفهوم جديد للجملة لأن التحديد السابق كان ناقصاً إذ تباينة فيه الآراء وعلى هذا الأساس أفرد فصلاً خاص في كتابه (المغني اللبيب...) سماه الجملة وهي دراسة ميدانية حدد من خلالها القاعدة العملية للجملة .

ولم يصد باب الخلاف حول تحديد المعنى التام والنهائي للجملة مع تقدم الزمن واختلاف وجهات النظر لذلك اكتفيت بذكر ثلاثة نماذج من المتأخرين.

إبراهيم أنيس: (إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركيب هذا القدر من كلمة واحدة، أو أكثر فهو يجيز الجملة من كلمة أو كلمتين، غير أن الكلمة وحدها تتعدد مدلولاتها إن لم تكن معها تبعتها وبهذا يكون قد أهدم فكرة الإسناد في جملة كلمة واحدة وأكدها في جملة أكثر من كلمة) ، ففكرة الإسناد عنده قد تكون في جملة وقد لا تكون في حين أن مهدي مخزومي يرى أن الجملة قد تخلوا من المسند إليه لفظاً أو من المسند وذلك لوضوح المعنى وسهولة تقديره .

ويبرر غياب أحد الطرفين " المسند ، والمسند إليه" بعلم السامع له فهو لم يأخذ بعين الاعتبار اختلاف اللغات المسماة من مجتمع لآخر.

غير أن ابراهيم السامرائي يخالف هذا الرأي مؤكداً على فكرة الإسناد إذ يقول : (ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد) ، وهذا حتى يتضح المعنى جلياً عند السامع لأن الإسناد هو الجزء المتمم للمعنى، والخيط الرابط بين الكلمة وأخرى .

وبهذا يكون نحاتنا القدامى، والقدامى والمحدثين اجتهدوا في الإحاطة بالجملة عامة بجملة الوحدات التي تدخل في تركيب الجملة وضبط الأحكام المتعلقة بها ثم دراستها دراسة تحليلية شاملة وهذا من أجل الحفاظ على لغة القرءان الكريم.

قائمة المراجع

-1-سيبويه . الكتاب ج3 ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ، 1973 ، ص : 208،119 دط.

-2- محمود أحمد نحلة .مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية ، بيروت ،1988 ص :19 ، د ، ط.

-3- سيبويه ، الكتاب ج2 ، ص :88 .

- 4-محمود أحمد نحلة .مدخل إلى دراسة الجملة العربية. ص: 17.

-5-المرجع نفسه ، ص : 19 .

-6-بن الجني . الخصائص ، ج1 ، تحقيق . محمد علي النجار ، ط/2 . 1983عالم الكتب بيروت لبنان ، ص: 19

-7- ابن السراج. الأصول في النحو ج ، تحقيق عبد الحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط/1 ، 1988، ص: 64

-8- ينظر : د.أبو السعود حسنين الشادلي . المركب الاسنادي و أنماطه من خلال القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، ط/1 ، 1990،ص:14.

-9- ابن يعيش . شرح مفصل ،ج3 ، المجلد الأول ، عالم الكتب القاهرة ، ص : 18 ، د ط

-10- السيوطي . همع الهوامع شرح جمع الجوامع (في علم العربية) ج1 ، صححه السيد محمد البدر النعساني، ط/1 ، (1327)، ص:13 دط .

ISSN 2170-0796

11- ابن الحاجب. الكافية في النحو شرح رضي الدين الاستراباذي ، ج1 ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص:8.
12- السيوطي . همع الهوامع شرح جمع الجوامع (في علم العربية) ج2، ص:12.
13 - عبد القاهر الجرجاني. أسرار البلاغة ، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المعرفة بيروت ، 1972، ص:8.
14- القاهر الجرجاني. دلائل الإعجاز في علم المعاني ، دار المعرفة ، تصحيح محمد عبده ، تحقيق رشيد رضا ، بيروت لبنان ، 1985،ص:359،دط .
15- سيبويه. الكتاب ج1 ، ص:23
16- أبي البقاء العكبري . التبيين عن مذاهب النحويين و الكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن ابن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1986 ، ص:113ط.
17- ابن هشام الأنصاري. المغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج1 ، تحقيق ، د .مازن المبارك،و آخرين . دار الفكر ، دمشق ط/2 ، 1969،ص:491 .
18- منصف علشور . التراكيب عند ابن المقفع في مقدمات كتاب كليلة و دمنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982 ،ص:11ط.
19- ابن هشام . المغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2 ، ص: 490.
20- ابراهيم أنيس. من أسرار اللغة ، الطبعة الانجلو مصرية ،1972، ص:261 ط.
21- مهدي مخزومي. في النحو العربي نقد و توجيه. بيروت ، 1958، ص:33 ط.